

## مقدمة

بقلم: المستشار طارق البشري

(١)

يعتبر موضوع هذا الكتاب، من الموضوعات القلقة التي يصعب أن يستقر النظر في شأنها على يقين ثابت، ألا وهو موضوع العلاقة بين السلطة والرأى العام، فالعلاقة بين هذين الطرفين هى علاقة وجود، لا يقوم أى منهما بغير الآخر، ولكنها دائماً علاقة حرجة لا تثبت أبداً على ميزان معتدل. وهما دائماً بين دافع ومدافع؛ لذلك أسميتهما «طرفين» ولم أسمهما جانبيين أو وجهين؛ لأن وصف المدافعة غالب على العلاقة بينهما، ولم أسمهما خصمين؛ لأنهما متساندان دائماً لا يستغنى أحدهما عن الآخر، والرأى العام هو تعبير عن جماعة، ولا بد للجماعة من سلطة تنبثق منها وتحميها، والسلطة بغير ارتكازها على جماعة تصير كالهشيم.

والموضوع من عنوانه يبدو هادئاً وفتياً وأكاديمياً بعيداً عن سخونة الحركة وصخبها، ولكن ما إن يقترب القارئ من محتويات فصوله حتى يشعر بصهد النار، ثم يرى أجيحها؛ ذلك أن اصطكاك السلطة بالرأى العام واضطراب العلاقات بينهما هى أمور يندر ألا تحدث، بل لعل العلاقات بين الطرفين تجرى حسب مألوف عاداتها بطريق الاحتكاك والاضطراب.

ونحن فى حياتنا اليومية المعيشة دائماً ما نلحظه عند ظهور أية مشكلة أو أزمة أو شبه أزمة فى حياتنا السياسية والاجتماعية، والتاريخ عندما يركز وقائعه ومشاهده ويعلو قليلاً فوق رتابة الأحداث اليومية الجارية، إنما يصوغ تسلسله من وقائع هذا الاصطكاك، والاصطكاك غالباً ما يولد الشرر، ثم يأتى الاشتعال حسب نوع الوقود القريب.

والقارئ كلما تابع جوانب الدراسة لهذا الموضوع فى هذا الكتاب، قل ارتياحه واطمئنانه إلى أن العلاقة بين السلطة والرأى العام هى علاقات مستقرة، وقل ارتياحه إلى

أن حدود كلٍّ من الطرفين حدود واضحة أو أنها تحتمل الثبات، وهذا أمر نجحت الدراسة التي بين أيدينا في نقله إلى القارئ وثقيفه به، ووجه النجاح لهذه الدراسة في هذا الشأن أن هذا الذي تكشفه للقارئ من عدم الاستقرار وعدم التحديد وعدم الثبات هو الأمر الواقع والشأن الحادث.

والقارئ للدراسة من جانب ثانٍ يخرج منها أحد بصرًا وأدكى عقلاً في فهم أوضاع هذه العلاقة بين السلطة والرأي العام؛ لأن الدراسة تتناول بالكشف والتحليل ما يمكن أن نسميه «كيفيات» التعامل بين الطرفين، أي أدوات هذا التعامل وآلياته وهنا نلاحظ دقة البحث ووضوح بصيرة الباحث الدكتور حامد عبد الماجد، وهنا أيضاً نجد سيطرة الباحث على أدوات بحثه وشمول منهجيته وعمق تبصره، كما نلاحظ قدرة الباحث على استدعاء الأمثلة من التاريخ المعاصر؛ ليوضح لقارئه كيفية أعمال مناهج البحث والدراسة. كما نلاحظ قدرته التعليمية والتدريبية لقارئه ولطلبته عندما يعرض لهم أدوات البحث وطرائقه؛ في الموضوع؛ ليصوغ منهم أناساً قادرين على التحليل والفهم المنهجي لظواهره المختلفة.

\* \* \*

(٢)

والرأي العام مفهومه مرن وغير منضبط وغير محدد المعالم تحديداً واضحاً وثابتاً، وشأنه في ذلك شأن عدد من المفاهيم السياسية والاجتماعية، يتعامل معها العلماء والمفكرون بغير ضبط كامل لمفاداتها، مثل تعبير «النخبة» أو التعبير الفقهي الإسلامي «أهل الحل والعقد» أو «أولى الأمر»، ومثل تعبير «الأعيان» الذي كان يُستخدم كثيراً منذ جيلين أو ثلاثة، وتعبير «الأراخنة» الذي نقرأه في كتب التاريخ القبطي عن الكنيسة القبطية.

وسنجد اتفاقاً قليلاً بين العلماء في السياسة والاجتماع وعلم النفس الاجتماعي على المعنى المحدد لعبارة الرأي العام، كما أننا حاولنا أن نتجه إلى الضبط والتحديد زاد حجم الاعتراضات والتحفظات، وكثر عدد التنوع في وجوه الاعتراض والتحفظ؛ لأن العبارة تشير بطبيعتها إلى رجراج؛ لذلك يكون أقصى الإيضاح والتبيين أن يتضمن التعريف بالظاهرة غير القابلة للتحديد أو الظاهرة الرجراجة المتغيرة الحدود، أن يكون التعريف بها مما يعكس هذا الوصف الذي يعتبر جزءاً من طبيعتها، فيرد التعريف غاية في المرونة ومفسحاً لما هي عليه من كثرة تغيير، أو من اتساع وجوه التداخل بينها وبين غيرها، فلا يظهر الأسود من الأبيض بقدر ما تتداخل درجات الرماديات.

وقد يمكن القول بأن الرأي العام يشير إلى الموقف الفكري أو المعرفي من ظواهر قائمة أو أحداث جارية تتعلق بالأوضاع العامة، وهو بحسبان «عموميته» إنما يتعلق بجماعة يشيع بينها هذا الموقف الفكري أو المعرفي، ومن هنا يدخلنا مفهوم «الرأي العام» إلى مفهوم «الجماعة»، وهو من ذات الجنس من حيث المرونة والقابلية للتنوع والتغيير، ومن حيث اتساع وجوه التداخل بين كل جماعة وغيرها، حتى أنه يندر الوجود النقي الخالص، ويعظم حجم الوجود المختلط، بدرجات التداخل والتنوع المختلفة.

وإن مفهوم الجماعة يشير في ظنيّ إلى مجموع من البشر يتحدد في الإدراك الإنساني على وفق تصنيف معين، ويقوم هذا التصنيف على وصف يلحق بالمجموع ويصدق عليه ويميزه عن غيره من الجماعات الأخرى. والجماعة بهذا المعنى هي تكوين ثقافي؛ لأنها تقوم على أساس إدراك بشري بأن وصفاً معيناً يشترك به الفرد مع أفراد آخرين، فيشكل رابطة بين من يتصفون بهذا الوصف، وبطبيعة الحال فليس كل وصف مشترك بين أفراد يشكل رابطة انتماء جماعى بينهم؛ لأن من الأوصاف ما لا يراه ذووه وصفاً ذا دلالة مُنتجة ومؤثرة في شؤون حياتهم وأنشطتهم الاجتماعية، فلا يعولون على مثل هذه الأوصاف، ومن الأوصاف ما يرى ذووه أن له أهمية تقتضى الاندراج بموجبه في جماعة من يعلق بهم هذا الوصف، ومن ثم يقوم بينهم "إدراك" بالانتماء المشترك لجماعة تُصنّف وفقاً لهذا الوصف.

ومن هنا تتعدد الجماعات بتعدد وجوه الانتماء المُعتبرة وفقاً للأوصاف الجامعة التي رأى ذووها الاعتبار بما تنتجه من أثر يتصل بمصالحهم، وأقصد بالمصالح المعنى الذي يتبناه أبو إسحاق الشاطبي في «موافقاته»، وهو معنى لا يدخل في حسابه اللذائذ الحسية، ولا يقتصر على المنافع المادية جلباً لها ودفعاً لمضارها، ولكنه يدخل في ذلك التكوينات المعنوية، بل يضع هذه التكوينات على رأس المصالح، ويجعل حفظها هو الأولى.

وباعتبار اختلاف معايير التصنيف، سواء كانت ثقافية فكرية عقيدية يدخل فيها الدين والمذهب الديني والتشكيل الثقافي، أو كانت إقليمية جغرافية يدخل فيها القطر والمدينة والمحافظات والحى السكنى، أو كانت نسبية قرابية يدخل فيها القبيلة والعشيرة والأسرة، أو كانت مهنية يدخل فيها المهنة والحرفة ونوع العمل والوظائف، أو غير ذلك من وجوه المعايير الاجتماعية السياسية الثقافية، أقول إنه باختلاف هذه المعايير تتعدد الجماعات وتتداخل مكوناتها من الأفراد؛ لأن أوصاف الناس تتداخل وتتعدد باختلاف معايير التصنيف وتعدد وتنوعها.

وكل ذلك له وجه اتصال بالرأى العام؛ لأن عمومية الرأى كما سبقت الإشارة تعنى شيوع الرأى فى جماعة وتأثيره فى موقفها وفى سلوكها العام؛ ولذلك فإن ما يرد على الجماعة من خصائص التعدد والتنوع والتداخل والتدرج بين العموم والخصوص، كل ذلك يؤثر فى الرأى العام من حيث احتمالات التعدد والتنوع والتداخل، وذلك حسب نوعية المسألة المثارة ومبلغ اتصالها بالجماعة المعنية وأثرها فيها، ومن هنا نجد أنفسنا أمام أمواج وأمواج، فثمة تعدد لجوانب الرأى العام حسب الجماعات وحسب نوع القضايا المثارة أو حسب تفاعل القضايا مع كل نوعية لجماعة معينة.

\* \* \*

### (٣)

والسلطة هى من يملك الإنفاذ الجبرى لأقوالها على الغير، وامتلاك هذا الأمر يفيد معنيين أن له شرعية هذا الإنفاذ، بمعنى أن له ولاية متعددة فى إنفاذ قوله على الآخرين، والشرعية هنا تفيد أن مكنة هذا الإنفاذ إنما تستند إلى مرجعية فكرية ذات تقبل لدى الكافة، وأنها مشمولة برضاهم العام، والمعنى الثانى للامتلاك هو حيازة الوسائل المادية التى تمكن فى الواقع من فرض هذا القول على الآخرين وإمضائه، ذلك أن الإنفاذ الجبرى فى كل حالة مخصوصة لا يكون بموجب المشيئة الذاتية لمن ينفذ عليه القول، وإلا ما كان يسمى جبرياً؛ ولذلك قيل إن الدولة هى من يحتكر وسائل العنف المشروع.

هذه الشرعية، هى ما يفرق بين الحق والباطل أو بين الصحيح والفاقد فى التصرفات، أى بين القاضى الحاكم بالإعدام وبين المجرم القاتل عدواناً، وهى ما يفرق بين جابى الضريبة والمغتصب أو بين الحاكم وبين زعيم العصاة، ومن هنا تتبين الدرجة القصوى لأهميتها، ومن هنا تتبين أيضاً وجوه التداخل بين «السلطة» وبين «الرأى العام»، ذلك أن الرأى العام تعبير ثقافى للجماعة المعنية، أو لجماعة ما أو لجماعات متعددة فى المجتمع، وحصيلة هذا الرأى العام تفيد موقفاً جماعياً تجاه أمر من الأمور، والسلطة تحتاج إلى الشرعية وهى ماء الحياة بالنسبة لها، وفيها الفيصل بين أن تكون «سلطة» أو لا تكون إلا تسلطاً وعدواناً.

لذلك فإن السلطة تحتاج دائماً إلى فكر، وإلى بث وجهات نظر، وإلى دعم مرجعيات ثقافية وإلى شرح مواقف وسياسات وتفسيرها أو تبريرها؛ لتستبقى لها نفوذاً معنوياً لدى الجماعة المخاطبة بأقوالها والمتأثرة بأفعالها والمستحثة على الاستجابة لما تريد السلطة إمضاءه، ولتستبقى القدر المناسب لتقبل الجماعة لها والامثال لأوامرها، وبغير هذا القدر

المطلوب من الاستبقاء للنفوذ المعنوي، لا تلبث السلطة أن تنخلع في العاجل أو في الآجل؛ لأنه لا توجد سلطة تبقى بموجب القوة المادية وحدها نافذة الأمر على جماعتها، وفقدان المرجعية الشرعية لها إما أن يقيم الجماعة عليها فتسقطها، أو أن يشيع التآكل في منابها فتفصل عن الجماعة وتنقطع خيوط الاستجابة لها بما يخلخل من خاصة الضبط اللازمة للسلطة، فتتغير من داخلها بعمليات إصلاح ذاتي، ولكنه يكون إصلاحاً هيكلياً يعيد إقامتها من جديد على نسق مغاير ومعمار مختلف.

من هنا تبدو جوانب من هذه العلاقة المعضلة بين السلطة والرأى العام، وهي العلاقة التي ندب الدكتور حامد عبد الماجد نفسه للعكوف على دراستها سنين عدداً بهمة شاب وبعلم مثقف وبأمانة مؤمن يخشى الله - سبحانه - .

وقد أضاء الكثير من جوانب هذه المسألة، وحلل مشاكلها وأساليب تفاعلها، وترد دراساته التطبيقية في مجال فحص هذه العلاقة على المستويين: مستوى أثر الرأى العام في السلطة بما يغير من مواقفها، أو بما يعدل من هيئتها، أو بما يزيحها الكلية كما حدث في ٢٣ يوليو ١٩٥٢، كما ترد بالوجه الآخر وهو كيفية تأثير السلطة في الرأى العام جذباً له إليها أو تحييداً له عن طريقها.

وقد كنت أود في بيان أساليب التحييد رصد ما تقوم به السلطة في تطبيقات تاريخية وسياسية عديدة ندرتها بالمعايشة والمشاهدة، من التواصي على السرية في تصرفات معينة لا تذكر جهاراً وإن بدت آثارها تباعاً، والفصل بين الفعل والقول بما يفيد تحييد ما تقوم السلطة بعدم فعله أو تركية ما تقوم بضده، ثم إثارة القضايا الفرعية الفارقة بين جماعات الرأى العام؛ لينشغل بها الإدراك الجماعى عما تقوم به السلطة أحياناً من أفعال وتصرفات تُقدر سلفاً أنها تثير السخط أو تتنافى مع قناعات الجماعات المشكلة للرأى العام، وكذلك ما تقوم به من عرقلة الحركات الجماعية في مؤسساتها الجماعية؛ لئلا يتبلور رأى عام يصعب على السلطة سلوكها، ولعل ذلك يكون موضعاً لدراسة أخرى يكرسها لهذا الأمر . . .

إن الدراسة التي بين أيدينا هي من الدراسات المهمة التي تمكن القارئ من فهم ما يدور حوله من وقائع الجدل والصراع وأساليب إدارة هذه الشؤون وحالات استخدام الأساليب المختلفة في إدارة الحياة الفكرية في المجتمع. نفع الله بها وبصاحبها. والحمد لله.

طارق البشرى

الجيزة- ٢٠٠٣

obaidi.kandi.com

## مقدمة المؤلف

تُثار التساؤلات منذ بداية الخليقة ومولد البشرية - بأشكال وصور مختلفة - عن ماهية ظاهرة الرأي العام، وطبيعتها، ومكوناتها، ومظاهرها المختلفة، وكيف يمكن للرأي الفردى أن يكون عامًا ومن ثم يتحول إلى ظاهرة سياسية؟ وما دور الرأي الخاص في صناعة الرأي العام وتشكيله؟ وهل هناك احتمال بأن يكون الرأي العام ليس إلا رأيًا خاصًا بفئات معينة حاکمة أو ذات مصالح معينة تمّ تعميمه - بوسائل مختلفة - حتى أصبح عامًا وضاعطًا؟ وما وزن السلطة الحاكمة وطبيعة أدوارها في صناعة الرأي العام المجتمعي في إطار علاقة الدولة بالمجتمع الأهلي في مختلف النماذج الحضارية التي عرفها تاريخ البشرية حتى الوقت الراهن؟؟

وإذا كان مفهوم الرأي العام وليد أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر فإن ظاهرة الرأي العام تعد أقدم وجودًا من المفهوم ذاته - وليست وليدة عصر الإنتاج الكبير والاستهلاك الوفير والتقدم الاتصالي كما يذهب البعض - فقد ترددت مظاهر التعبير المختلفة الدالة على وجود ظاهرة الرأي العام - حتى وإن كانت ممارستها كامنة أو محاصرة - في مختلف النماذج الحضارية التي عرفها تاريخ البشرية القديم والوسيط، وتردد الحديث عنها بإسهاب أحيانًا في الوثائق المعبرة عنها، ولعل أشهرها وأقدمها على الإطلاق ما عرف في تاريخ الحضارة الفرعونية القديمة بشكاوى فلاح مصر الفصيح التي نقلتها لنا برديات ذلك الزمن الغابر، ولم تخل أيضًا الحضارات الدينية التي قامت على أساس الكتب المنزلة من إشارات مهمة دالة وأحكام وتشريعات تأسيسية تشير إلى وجود الظاهرة التي تبدو من وجهة نظرنا موعلة في العراقة والقدم، وإن كانت قد اتخذت أشكالًا مختلفة، وشهدت إطلاق تسميات متنوعة عليها، كما أن الحضارة المعاصرة السائدة والتي

شهدت اتساعاً غير مسبوق في تعبيرات وإفصاح الظاهرة عن ذاتها، سواء اتخذت هذه التعبيرات صوراً سلمية أو عنيفة تمثلت في مظاهرات، وانتفاضات، وهبات، وثورات، ومشاركة سياسية، وتصويت في انتخابات . . . إلخ، ولعل آخر مظاهرها الواضحة والتي نشاهدها على مستوى الرأي العام العالمي تلك الحركات المتنامية المعارضة لمؤتمرات وتجليات ظاهرة العولمة كما سنرى في الفصل الأخير من هذا الكتاب، وعلى الجانب العلمي والتأصيلي شهدت دراسات الرأي العام خاصة في الخبرة الغربية اهتماماً كبيراً سواء في الكتابات التأصيلية المعبرة عن الخبرة القارية الأوروبية الفرنسية منها أو الألمانية، كما شهدت نقلة نوعية من الكتابات المعبرة عن الخبرة الأنجلو سكسونية خاصة الدراسات الأمريكية منذ السلوكية وما بعدها، والحدثة، وما بعد الحدثة حتى اليوم والتي أعطت دفعة قوية لدراسات الحياة السياسية والرأي العام، وقد جاءت معظم دراسات الرأي العام في المنطقة العربية امتداداً لتلك التقاليد والمنهجيات التي أرستها المدرسة الأمريكية، وقد طغت على تناول هذه الكتابات والدراسات العربية - خاصة في الآونة الأخيرة - لظاهرة الرأي العام المنطقين الإعلامي والاتصالي - وعلى أهميتهما في إبراز بعض جوانب الظاهرة والتأكيد عليها؛ إلا أنه يبقى أن ظاهرة الرأي العام - من وجهة نظرنا تعبير عن ظاهرة وحقيقة سياسية - ومن ثم فإن دراسة هذه الظاهرة، والكشف عن جوهر ومكنون أبعادها ينبغي أن يكون عبر رؤية ومنطق سياسي بالأساس، ومن خلال الخطوات والأدوات التي تفرضها المنهجية العلمية في البحوث والدراسات السياسية؛ يتحقق هذا الأمر في رأينا من خلال دراسة علاقة ظاهرتي السلطة السياسية والرأي العام، وتحليل تجليات هذه العلاقة في الأفعال والممارسات المتعلقة بأحداث وديناميات الحياة السياسية، ولما كان الكتاب يتوجه بالأساس للقارئ المصري والعربي فقد حاولت أن تأتي النماذج التطبيقية من واقع الحياة السياسية المصرية؛ ليكون أقرب إلى الإفادة . . .

وقد حاولت عند إعداد هذا الكتاب ماوسعتني المحاولة بذل الجهد واستنفاد الطاقة في الاستفادة من الدراسات والكتابات الجادة السابقة في موضوعه واستيعابها في بنيته، وكما يأتي الكتاب أيضاً حصيلة أمرين: **أولهما**: اهتمام علمي سابق بدراسة الظاهرة منذ أن كانت موضوع أطروحتي للدكتوراه منذ سنوات خلت، وكما شغلت جانباً مهماً من عملي البحثي ونشاطي التدريسي في المستوى الجامعي الأول أو الدراسات العليا سواء في جامعة القاهرة، أو جامعة لندن، وقد وفر لي ذلك مادة علمية حول الموضوع استفدت منها في

وضع الكتاب، ولكنني راعيت في ذلك الهدف منه وطبيعة جمهور القراء المخاطبين به أساساً، فكان الهدف أن يأتي الكتاب يسير التناول سهل الفهم؛ ولذلك حرصت على الجمع بين التنظير لأبعاد الظاهرة من غير مبالغة في التجريد والتأصيل، والتطبيق من غير إسراف في ضرب الأمثلة وإيراد النماذج إلا بالقدر الذي يوضح أبعاد التنظير وجوانبه.

وقد حرصت أثناء وضع هذا الكتاب أن أتأسى بقول الإمام أبي حامد الغزالي - رحمه الله - بصدد التأليف الجديد: «لقد صنف الناس في هذه المعاني كتباً، ولكن هذا المؤلف يحاول تحقيق أمور خمسة. **الأول:** حل ما عقده وكشف ما أجملوه، **والثاني:** ترتيب ما بدأوه ونظم ما فرقوه، **والثالث:** إيجاز ما طولوه، وضبط ما قرروه، **والرابع:** حذف ما كرروه، وإثبات ما حرروه، **والخامس:** تحقيق أمور استعصت على الأذهان».

ونتيجة لذلك جاء هذا الكتاب على النحو الذي بين أيديكم يضم بين دفتيه تسعة فصول توضح التالي: **يدور الفصل الأول:** التعريف بالرأى العام كظاهرة سياسية، وفي الفصل **الثاني:** تأسيس السلطة الحاكمة على الرأى العام أو «سلطة الرأى العام»، وفي الفصل **الثالث:** السلطة السياسية الحاكمة والرأى العام: دلالات الخبرة المصرية، وفي الفصل **الرابع:** السلطة السياسية والهيمنة على الرأى العام عبر منطق الرقابة، وفي الفصل **الخامس:** نستعرض نماذج لتحليل موضع الرقابة في العلاقة بين السلطة السياسية والرأى العام، وفي الفصل **السادس:** السلطة السياسية وصناعة الرأى العام عبر منطق الدعاية، وفي الفصل **السابع:** صناعة الرأى العام عبر منطق الدعاية في العملية الانتخابية المصرية، وفي الفصل **الثامن:** العملية الانتخابية: إطار تحليلي لفعالية الرأى العام المحلى المصرى، وفي الفصل **التاسع:** التطورات الحديثة في دراسة ظاهرة الرأى العام سواء من ناحية المنهجية أو موضوعات الدراسة.

ويمكن القول إن هذا الكتاب حاول أن يقيم نوعاً من الحوار بين الجوانب التنظيرية التجريدية للظاهرة والموضوع والجوانب التطبيقية العملية بحيث يسهل الفهم وتعم الفائدة.

وانطلاقاً من القول المأثور: لا يشكر الله من لا يشكر الناس أجدنى معترفاً بالفضل للأساتذة الدكاترة: **حسن نافعة** الذى دفعنى لإتمام هذا الكتاب، و**كمال المنوفى** الذى أخلص النصح العلمى لى فى الكثير من جوانبه، وللعامة المؤرخ الكبير المستشار طارق البشرى الذى استفدت من علمه الغزير أعواماً مديدة كما شرف الكتاب وصاحبه بتقديمته

له، وللدكاترة: هدى ميتكيس، عبد الغفار رشاد، ونادية أبوغازى، الذين أفادتني ملاحظاتهم القيمة فى خروج الكتاب بصورته الحالية، ولصديقى العزيز المستشار معتز خليل بوزارة الخارجية المصرية الذى استفدت من نقاشى معه كثيراً حول الموضوع، ولا أنسى من ناقشت معهم بعض جوانب الكتاب أثناء وجودى فى جامعة لندن الدكاترة **Charles Tripp, & Alson Otha** وكذلك إلى الأستاذ نور الدين الميلادى بجامعة وستمنستر بلندن .

و الشكر الخاص أيضاً لزوجتى الفاضلة وأسرتى الصغيرة والكبيرة الذين تحملوا أعباء تقصيرى الدائم تجاههم أثناء إعداد هذا الكتاب .

وأخيراً يحدونى الأمل أن يجد طلاب العلوم السياسية، والدراسات الإعلامية والاتصالية فى هذا الكتاب بعض ما يفيدهم، ويعينهم على توجيه دراساتهم الوجهة العلمية السديدة . .

أجدنى فى النهاية أؤكد على قول العماد الأصفهاني: « إنى رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً من يومه إلا قال فى غده: لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر» .

والله من وراء القصد وهو يهدى السبيل

**حامد عبدالماجد**

**القاهرة - ٢٠٠٢**